اقتصاد

منسوجات تونس تطلب الحماية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تساند منظمات مدنية تونسية صناعة الملابس المحلية ضد المنافسة الشرسة التي تواجهها خلال مواسم التنزيلات الموسمية، داعية المشترين إلى تكثيف الإقبال على المنسوجات المصنعة في تونس لدعم صناعات بلادهم. وأطلقت منظمة إرشاد المستهلك مع بداية موسم التنزيلات الصيفية هذا الشهر، حملة وطنية تحت شعار «كانك تونسي اشري تونس» (إذا أنت تونسي استهلك منتجاً تونسياً)، دعت فيها إلى الإقبال على المنتجات المصنعة محلياً وإعطاء العلامات التونسية فرصاً أكبر للاستفادة من موسم التخفيضات. ويشارك نشطاء على شبكات التواصل الاجتماعي وسم الحملة بكثافة بسبب الأضرار التي تلحق بمصانع النسيج المحلي خلال مواسم التنزيلات تصل حد الإغلاق المؤقت وتسريح العمال نتيجة إقبال التونسيين على العلامات المستوردة. وأكد رئيس منظمة إرشاد المستهلك لطفي الرياحي، وجود منافسة غير متكافئة في السوق التونسية بين علامات النسيج والملابس المحلية ونظيراتها الموردة بسبب الامتيازات الضريبية التي تمنح للعلامات الأجنبية على حساب المصانع المحلية التي تكابد من أجل الصمود. وقال الرياحي في تصريح لـ«العربي الجديد» إن استهلاك التونسي للملابس والنسيج تحول إلى استهلاك موسمي ينحصر بدرجة كبيرة في موسم التخفيضات الذي تستفيد منه العلامات الموردة أيضاً، بينما لا تحصل الماركات التونسية إلا على النزر القليل من مردود هذا الموسم. وأضاف أن المصانع التونسية تضطر إلى الإغلاق وتسريح العمال بعد فترة التنزيلات الموسمية، نتيجة ضعف الطلبيات، ما يضعف قدرتها على الصمود ويؤدي إلى اضمحلال العلامات المحلية رغم جودتها مقارنة بالسلع التي توفرها العلامات المستوردة، مشيراً إلى أن صناعة الملابس التونسية كانت رائدة قبل انتشار الماركات الأجنبية في البلاد. ويقدر عدد مصانع قطاع المنسوجات في تونس بنحو 1126 مصنعاً، يوفر أكثر من 152 ألف وظيفة. وشدد الرياحي على أهمية إعادة النظر في السياسات التجارية للعلامات الأجنبية واستبدالها بعلامات تونسية المنشأ للحفاظ على فرص العمل، معتبراً أن إطلاق حملة دعم شراء المنتج التونسي تزامناً مع موسم التنزيلات مهم جداً لتوجيه خيارات المستهلكين نحو منتجات بلادهم. وبحسب دراسة أعدّها المعهد الوطني للاستهلاك (حكومي) يحقق التجار نحو 40% من أرقام معاملاتهم خلال موسم التنزيلات الدورية. وتنتشر في تونس علامات تجارية في مختلف الأنشطة من ملابس وأحذية ومنتجات جلدية وعطور، وتعمل عبر ما يعرف بـ «الفرانشايز». ويؤكد الرياحي أن القسط الأكبر من إيرادات موسم التنزيلات تذهب إلى العلامات الأجنبية التي تتولى لاحقاً تصدير أرباحها إلى دول المنشأ ما يُلحِق بالاقتصاد التونسي خسائر مضاعفة وفق قوله. وتجيز القوانين التجارية في تونس تنظيم موسم التنزيلات في مناسبتين في السنة الأولى في بداية فبراير/شباط، تستمر 6 أسابيع، والثانية في منتصف يوليو/تموز أو بداية أغسطس/آب، بحسب ما يقرره التجار بالاتفاق مع وزارة التجارة.

امرأة تحصد الثمار اللازمة لإنتاج زيت النخيل في إحدى المزارع، 6 أغسطس/آب 2024 (Getty)

شيخوخة الأشجار تهبط بسعر زيت النخيل

تضاءلت آفاق حصاد زيت النخيل في إندونيسيا، حيث أدى الطقس الجاف وشيخوخة الأشجار إلى تقليص الإنتاج في أكبر منتج في العالم، الأمر الذي من المرجح أن يؤدي إلى تقليص العرض العالمي واستمرار ارتفاع الأسعار. ومن المتوقع أن يكون إنتاج الزيت الاستوائي هذا العام ثابتاً أو أقل بنسبة تصل إلى 5% عن عام 2023، وفقاً لتوقعات جمعية زيت النخيل الإندونيسية ومجلس زيت النخيل الإندونيسي، بينما كانت المجموعات الصناعية، التي تمثل المنتجين ومصافي التكرير، قد توقعت زيادة في وقت سابق من هذا العام. وأنتجت إندونيسيا رقماً قياسياً بلغ 54,84 مليون طن من زيت النخيل في عام 2023، وفقاً لبيانات من جمعية زيت النخيل في البلاد، بعد ثلاث سنوات من انخفاض الإنتاج. وقدرت المجموعة الصناعية، المعروفة باسم «غابكي»، الإنتاج هذا العام بما يتراوح بين 52 مليوناً إلى 53 مليون طن، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ.

أخبار مختصرة

انخفاض في بورصة قطر

أغلق مؤشر بورصة قطر تداولاته، أمس، منخفضاً بنسبة 0,33% بعدما خسر 34,24 نقطة، ليصل إلى مستوى 10188,57 نقطة. وتم خلال الجلسة تداول نحو 179 مليون سهم، بقيمة 382,73 مليون ريال تقريباً، نتيجة تنفيذ 15814 صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت في الجلسة أسهم 26 شركة، بينما انخفضت أسهم 21 شركة أخرى، وحافظت شركتان على أسعار إغلاقهما السابق، وفق وكالة الأنباء القطرية «قنا». وبلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المقيدة، نحو 590,867 مليار ريال (161,88 مليار دولار)، مقارنة بحوالي 592,34 مليار ريال في الجلسة السابقة.

مناقصة جزائرية لاستيراد أعلاف

قال متعاملون أوروبيون، أمس الثلاثاء، إن الديوان الوطني لتغذية الأنعام وتربية الدواجن في الجزائر، طرح مناقصة دولية لشراء ما يصل إلى 120 ألف طن من علف الذرة و35 ألف طن من علف الشعير. والموعد النهائي لتقديم عروض الأسعار في المناقصة هو، الأربعاء. وأشار متعاملون، وفق رويترز، إلى أن الإعلان عن المناقصة الجديدة يؤكد على ما يبدو تقريراً نشر في وقت سابق، أمس، ذكر أن الجزائر رفضت جميع العروض المقدمة في مناقصتين دوليتين سابقتين لشراء علف الذرة والشعير الأسبوع الماضي. ويطلب الديوان الحكومي شراء علف الذرة من البرازيل أو الارجنتين في ثلاث شحنات تزن كل منها 40 ألف طن، مع الشحن بحلول 30 سبتمبر/ أيلول المقبل.

تباطؤ التضخم في تركيا

ذكر البنك المركزي التركي في تقرير له، أمس الثلاثاء، أن مؤشرات استشرافية تشير إلى تباطؤ التضخم الشهري في أغسطس/ آب الجاري، مدفوعا بتراجع أسعار المواد الغذائية، وفق ما نقلت وكالة رويترز. وقال البنك المركزي إن البيانات المتاحة للربع الثاني تشير إلى أن النمو الاقتصادي سينخفض مقارنة بالربع الأول. وأبقى المصرف المركزي في اجتماعه، الاسبوع الماضي، سعر الفائدة دون تغيير عند 50%.

باكستان تسعى لاقتراض 4 مليارات دولار من الشرق الأوسط

إسلام أباد ـ **العربي الجديد**

قال محافظ البنك المركزي الباكستاني جميل أحمد، إن بلاده تتطلع إلى جمع ما يصل إلى أربعة مليارات دولار من بنوك تجارية في الشرق الأوسط بحلول السنة المالية المقبلة، في الوقت الذي تسعى فيه لسدّ فجوات التمويل الخارجي. وأضاف أحمد أن باكستان في «مراحل متقدمة» من عملية توفير تمويل خارجي إضافي قدره مليارا دولار، وهو تمويل مطلوب للحصول على موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج إنقاذ بقيمة سبعة مليارات دولار. وتوصلت باكستان وصندوق النقد الدولي إلى اتفاقية بشأن حصول إسلام آباد على قرض في يوليو/ تموز الماضي، لكن برنامج القرض لا يزال ينتظر موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي والحصول على «تأكيد في الوقت المناسب لضمانات تمويل لازمة من شركاء باكستان في التنمية والشركاء الثنائيين». وعند سؤاله عن السياسة النقدية، قال أحمد في المقابلة التي نشرتها وكالة رويترز، أمس الثلاثاء، إن أحدث تخفيضات لأسعار الفائدة في باكستان كان لها التأثير المطلوب مع استمرار التضخم في التباطؤ واستمرار الحساب الجاري تحت السيطرة، وذلك على الرغم من التخفيضات. وسجل مؤشر أسعار المستهلكين السنوي في باكستان 11,1% في يوليو/ تموز، منخفضاً من أعلى مستوياته عند ما يزيد على 30% في عام 2023. وقال أحمد إن «لجنة السياسات النقدية ستراجع كل هذه التطورات»، مضيفاً أنه لا يمكن تحديد قرارات أسعار الفائدة المستقبلية مسبقاً. وخفض البنك المركزي في باكستان في اجتماعين متتاليين أسعار الفائدة من مستوى قياسي بلغ 22% إلى 19,5%، ومن المقرر أن يجتمع مرة أخرى لمراجعة السياسة النقدية في 12 سبتمبر/ أيلول المقبل. وقال محافظ البنك المركزي «يتعين علينا الآن التركيز على النمو وغيره من المجالات ذات الصلة، لأن هذه الأمور لها القدر نفسه من الأهمية لخلق فرص العمل وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية». وأضاف أن دور البنك المركزي ضمان الاستقرار السعري والمالي قبل تحويل تركيزه نحو النمو. وأشارت صحيفة داون الباكستانية في تقرير، أمس، إلى أن من المتوقع أن تنمو احتياطيات باكستان إلى حوالى 19-20 مليار دولار بحلول نهاية السنة المالية الحالية (بدأت في الأول من يوليو/تموز) بحصولها على الأربعة مليارات دولار من بنوك الشرق الأوسط.

ليبيا المنقسمة والمأزومة تعود مجدداً

مصطفى عبد السلام

عادت ليبيا إلى نقطة الصفر بعد شهور من الهدوء النسبي، وعادت إلى الواجهة صورة ليبيا المتحاربة والمنقسمة سياسياً وأمنياً والمأزومة اقتصادياً واجتماعياً والمنهوبة مالياً والعاجزة عن استرداد نحو 200 مليار دولار من الأموال المجمدة في البنوك الغربية.

وبعد أن هدأت أصوات المدافع والطائرات المقاتلة في سماء طرابلس وبنغازي وطبرق وغيرها عقب فترة من الاستقرار السياسي وتفاهمات بين حكومتي الوفاق الوطني ومجلس النواب غير المعترف بها، عاد العالم ليتذكر مشاهد الصراعات المسلحة والاقتتال الداخلي والحروب الأهلية التي مزقت البلد العربي النفطي على مدى فترة تصل إلى نحو 10 سنوات، وتسترد الذاكرة أنباء اندلاع مواجهات مسلحة عقب إطاحة معمر القذافي في 2011.

فجأة عاد شبح الاقتتال وأجواء الاستقرار الهش يطل مجدداً، ليضع علامات استفهام حول مصير الأخبار الإيجابية التي خرجت من ليبيا في الفترة الماضية، من بين تلك الأخبار إعلان حكومة الوفاق الوطني عن خطط اقتصادية طموحة مثل مكافحة الفساد، وإعادة الاستقرار الأمني والمالي، وتحسين الأجور، ورفع المستوى المعيشي للأفراد، وزيادة إنتاج النفط الخام إلى مليوني برميل يومياً في نهاية 2025، مع تخصيص استثمارات بـ 17 مليار دولار لتطوير الحقول المنتجة للنفط وإعادة تأهيلها، وإعادة فتح الآبار المغلقة. وكانت السلطة الحاكمة تتحدث أيضاً عن اقتحام سوق إنتاج الغاز الواعد، حيث إن الدولة تعوم على بحار من الوقود الأزرق، وإعادة شركات الطاقة العالمية للعمل في ليبيا.

لكن تلك الأخبار تبخرت مع تجدد الخلافات بين برلمان طبرق وحكومة الوفاق الوطني، حول مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي ومحافظه الصديق الكبير، فحكومة طرابلس قررت تغيير المحافظ ومجلس الإدارة، وهو ما رفضته طبرق، وصاحب الصراع قيام عناصر مسلحة بمحاصرة المصرف وخطف قيادات فيه.

امتد الصراع بعد ذلك إلى قطاع النفط، إذ قررت حكومة طبرق وقف إنتاج وتصدير النفط ليجفف مصادر النقد الأجنبي، إذ مثل النفط 96,7% من إيرادات 2023، بقيمة 20,4 مليار دولار.

الصراع الأخير في ليبيا لم يربك المشهد الداخلي والقوى الإقليمية، بل أربك سوق الطاقة العالمي، حيث إن ليبيا عضو مهم في منظمة الدول المنتجة للنفط، وهذا ما يبرر تحرك الأمم المتحدة العاجل لاحتواء الأزمة المتعلقة بالبنك المركزي ومحاولة تسوية الخلافات الأخيرة بين الفرقاء المتصارعين ونزع فتيل حرب تزيد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة اشتعالاً، فهل تنجح تلك الجهود، أم تعود ليبيا إلى نقطة الصفر.

حالة وناس

نفط ليبيا ومصرفها بلطجة وتنازُع

صراع على الثروات

طوارئ ارتدادات أزمة المصرف المركزي في ليبيا قطاع النفط، إذ قررت حكومة مجلس النواب شرقيّ البلاد، إعلان القوة القاهرة في الحقول النفطية ووقف إنتاجها

طرابلس ـ **اسامة علي**

تتصاعد حدة الصراع على الثروات في ليبيا بين الأطراف المتنافسة على السلطة، لتتسع أزمة السيطرة على إدارة المصرف المركزي وتمتد إلى منابع إنتاج النفط، بعد أن قررت حكومة مجلس النواب غير المعترف بها دولياً، إعلان القوة القاهرة في الحقول النفطية ووقف الإنتاج والتصدير.

وجاء قرار حكومة مجلس النواب، التي تتخذ من بنغازي شرقيّ ليبيا مقراً لها، رداً على قرارات أصدرها المجلس الرئاسي في طرابلس لتغيير مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي ومحافظه، وإصراره على إنفاذها، على الرغم من رفضها من قبل مجلس النواب وإعلان بطلانها، في مؤشر واضح على اتجاه أطراف الصراع نحو استخدام النفط ومؤسسة المصرف المركزي كأوراق جديدة في المعارك والخصومات القائمة بينها.

إثر قرار حكومة مجلس النواب، قال مهندسون بحقول نفطية في جنوب شرق ليبيا لرويترز الثلاثاء إن الإنتاج توقف في حقلين بجنوب شرق البلاد، بينما خفّض حقل ثالث الإنتاج. وأعلنت شركتا الواحة والخليج النفطيتان البدء بخفض إنتاجهما تدريجياً، إلا أن بقية الشركات الأخرى لم يصدر عنها أي مواقف متجاوبة مع قرار إيقاف إنتاج النفط، كذلك لم يصدر عن المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس، المناط بها إدارة العمليات النفطية واستخدامها لحق فرض القوة القاهرة لدواعيها، أي موقف بشأن قرار حكومة مجلس النواب.

وفي طرابلس طالب رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، المعترف بها دولياً، وزارة النفط في حكومته بـ«ضرورة متابعة أوضاع الحقول النفطية وعدم السماح بإقفالها تحت حجج واهية، وضرورة محاسبة من يقوم بهذه الأفعال المشينة وإحالته على جهات الاختصاص»، في إشارة إلى قرار حكومة مجلس النواب.

وفي خضم هذه المواقف المتضادة، دعت البعثة الأممية في ليبيا جميع الأطراف المعنيين بأزمة المصرف المركزي إلى «اجتماع طارئ» للحوار من أجل التوافق على حل لأزمة المصرف، وطالبت بالعديد من الإجراءات، منها «الرفع الفوري للقوة القاهرة عن حقول النفط، والكف عن إقحام مصدر الدخل الرئيسي للبلاد في الصراعات السياسية». وإن لم تتجاوب الشركات النفطية مع قرار حكومة مجلس النواب، إلا أن الأكاديمي والباحث السابق في مركز بحوث العلوم الاقتصادية مرعي رحيل، يعتبر القرار بحد ذاته، يكشف عن دليل على عدم دراية حكومة مجلس النواب لخطورة تسييس قطاع النفط بشكل خاص وخطورته على الاقتصاد الليبي بشكل عام، موضحاً أن «قرار النفط لم يعد بيد الجهات الخدمية الخاصة بإدارة النفط كالمؤسسة ووزارات النفط، فمسؤولو إدارات الشركات النفطية، بل ومؤسسة النفط نفسها، موالين لأطراف الصراع وتصدر قراراتهم تبعاً لمصالح تبعيتهم لأي منهم». ويذكّر رحيل، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، بتقارير إعلامية تحدثت عن إجراءات من قبل السلطات الإسبانية بحق صدام، نجل اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي قابلها بقفل حقل الشرارة النفطي قبل أسابيع، لكونه حقلاً تشارك فيه شركة ريبسول الإسبانية. وكانت حكومة الوحدة الوطنية قد وصفت إغلاق حقل الشرارة بأنه «ابتزاز سياسي» مرتبط باعتقال صدام نجل حفتر في أوروبا بتهم تتعلق بتهريب الأسلحة. ويقول رحيل إن «الحكومة في طرابلس احتجّت وقتها على إغلاق حقل الشرارة، لكن احتجاجها لم يعن شيئاً لأنها لا تسيطر على الحقل، لكن الأكثر استغراباً في الوسط أن المؤسسة الوطنية للنفط لم تعلن منذ يومها وحتى الآن عن موقفها من هذا الإغلاق، وباعتقادي أن السبب يتمثل بأن رئيس مؤسسة النفط شخصية موالية لحفتر ولذا تجاهل الحدث».

وأشار إلى أن كل ذلك مؤشرات على تنفّذ الأطراف السياسية في تفاصيل قرار النفط. ويرى رحيل أن المؤسسات الاقتصادية، خصوصاً المصرف المركزي ومؤسسة النفط، «أصبحت في معركة المصرف المركزي الأخيرة في قبضة أطراف الصراع، فمثلما سيطرت الحكومة وحليفها المجلس الرئاسي على مقر الأموال، أراد حفتر أن يقول إن النفط مصدر الأموال بيده»، مضيفاً: «قد تكون نتيجة هذه المعركة إيجابية وتدفع كليهما إلى الحوار من أجل التوافق، لكن سيكون لها وجه آخر قاتم في سلبيته إذا استمر الصراع وتشبث كل طرف بورقته، ما سيؤدي إلى انهيار اقتصادي واسع يأتي على ما تبقى من آمال إنقاذه، وحتى لو تم الاتفاق على صفقة بالتقاسم، فهذا يعني أن تعزيز طبقة سياسية دائمة لحكم البلاد بسيطرتها على المال ومصدره».

ويتابع: «حتى لو انحصر الأمل في توافق سلطة طرابلس وسلطة معسكر الرجمة (في بنغازي) على عقد صفقة، فسيبقى النفط وأمواله رهين مصالحهم التي ستختلف بكل تأكيد لتعود أزمة النفط وإغلاقاته»، مشيراً إلى أن استمرار تعامل معسكر حفتر مع النفط باعتباره ورقة ضغط ومساومة «يعكس عدم درايته بأهمية النفط إلا في سياق طموحه السياسي، وفقدان الشريك الأجنبي ثقته في مؤسسة النفط، وهو ما سيظهر قريباً، لن يدفع به إلى مغادرة شركاته للبلاد، بل لاستغلال حالة الانقسام».

في المقابل، فإن «الحكومة في طرابلس دشنت منذ فترة أسلوباً ضاراً في استغلال النفط، بأن منحت حصصاً ونسباً إضافية للشركات الأجنبية لتشجيعها للاستثمار والتنقيب عن الغاز والنفط بهدف حشد مواقف دولها لتعزيز سلطته، مثل ما حدث في حقل الحمادة للغاز الذي منحت فيه الحكومة حصصاً كبيرة فيه لشركات أجنبية، وهذا السلوك يستخدمه حفتر أيضاً، فالمخاوف الأوروبية الأميركية من إمكانية تمكين حفتر موسكو من الاستفادة من النفط الليبي لتخفيف خناق الحصار النفطي المضروب عليها، دليل على ذلك»، وفق رحيل.

خسائر إغلاق حقل الشرارة منذ مطلع الشهر تتجاوز 735,2 مليون دولار

مقاتلون موالون لحكومة طرابلس يحرسون مقر المؤسسة الوطنية للنفط في العاصمة، 14 يوليو/تموز 2022 (فرانس برس)

«المركزي» الليبي يوقف التحويلات... وشاشات الصرافات الآلية سوداء

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

يسيطر القلق على المواطنين في ليبيا من اتساع نطاق تداعيات الصراع على إدارة مصرف ليبيا المركزي، بعدما قوبلَ مواطنون بتوقف ماكينات الصراف الآلي في بعض البنوك التي يتعاملون معها، وذلك بعدما توقف «المركزي» عن تقديم خدمات إلكترونية أساسية مثل التحويلات البنكية والبطاقات المصرفية ومنظومة حجز الدولار. وحذرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أن الصراع الدائر حالياً على المصرف المركزي والنفط سيؤدي إلى كلف باهظة على الشعب الليبي، ويعرّض البلاد لخطر الانهيار المالي والاقتصادي. وتتنازع الأطراف السياسية في ليبيا حول تعيين إدارة جديدة للمصرف المركزي برئاسة محمد عبد السلام الشكري، إذ رفض مجلسا النواب والأعلى للدولة الليبيان، قرار المجلس الرئاسي تكليف الشكري إدارة المصرف، وتطور الأمر أخيراً إلى تحشيدات عسكرية في طرابلس بين أطراف تسعى لتمكين الشكري من منصبه، وبين مجموعات أخرى تعارض ذلك وتناصر بقاء المحافظ الحالي، الصدّيق الكبير. وتصاعدت الأزمة بإعلان حكومة مجلس النواب فرض حالة القوة القاهرة على جميع الحقول والموانئ والمؤسسات والمرافق النفطية، ما يعني إيقاف إنتاج النفط الليبي وتصديره. في ظل هذه التطورات، ارتفعت المخاوف بين المواطنين من تأخر صرف الرواتب وتدهور الأوضاع المعيشية. وقال محمد سالم العجيلي (35 عاماً) لـ«العربي الجديد»: «منذ يومين أذهب إلى ماكينة الصراف الآلي لسحب النقود، ولكن الشاشة سوداء، وعندما ذهبت إلى أحد المحلات التجارية قيل لي إن التعامل بالبطاقة المصرفية متوقف، أنا في حيرة من أمري لأني أعيل أسرة مكونة من سبعة أشخاص ولا أجد كيفية توفير الحد الأدنى من المعيشة». ويعرب المواطن عبد السميع الدنيلي عن قلقه أيضاً من توقف سحب الأموال، مؤكداً لـ«العربي الجديد» أن ذلك يفاقم معاناة الأفراد والعائلات التي تكافح لتلبية احتياجاتها الأساسية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، مشيراً إلى عدم قدرته على الحجز لشراء أدوية له في الأردن بسبب توقف التعاملات البنكية.

ودعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في بيان، مساء الاثنين، إلى الرفع الفوري للقوة القاهرة عن حقول النفط والامتناع عن إدخال مصدر الدخل الرئيسي للبلاد في الصراعات السياسية، مشيرة إلى أنها تعتزم عقد اجتماع طارئ تحضره الأطراف المعنية بأزمة المصرف المركزي للتوصل إلى توافق يستند إلى الاتفاقات السياسية والقوانين السارية، وإلى مبدأ استقلالية المصرف المركزي وضمان استمرارية الخدمة العامة».

وفي طرابلس دعا رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، أمس الثلاثاء، مجلس النواب (شرق) إلى الإسراع في اختيار محافظ جديد للمصرف المركزي خلال جلسة قانونية علنية وشفافة، مشيراً في بيان له، تفهمه لقلق بعثة الأمم المتحدة في ليبيا حول التباس التوصيف لقرارات المجلس وتداخل الاختصاصات. واوضح أن قرارات المجلس الرئاسي جاءت لتعزيز سيادة القانون، وتمثلت باختيار محافظ يتمتع بالكفاءة والنزاهة، بالإضافة إلى تشكيل مجلس إدارة جديد للمصرف المركزي للمرة الأولى منذ سنوات. واعتبر المحلل الاقتصادي الليبي علي الرقيعي، أن تكليف المجلس الرئاسي لمجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي ممارسة مهامه من مقر المصرف في طرابلس قد أثار خلافات مع الإدارة السابقة التي أوقفت الخدمات الإلكترونية. وقال إن «الوضع الحالي قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة ويزيد من تدهور الأوضاع المعيشية في البلاد.. الأزمات الحالية ستؤثر بجميع جوانب الحياة، من تأخر الرواتب، إلى نقص البنزين والأدوية».

في هذا السياق، أعرب المصرفي محمد الترهوني عن قلقه من عدم وجود استجابة سريعة وفعالة للتعامل مع الأزمة. وشدد على أنّ على جميع الجهات المعنية العمل لضمان استقرار النظام المالي وتخفيف معاناة المواطنين. وقال الترهوني لـ«العربي الجديد» إن الأمر يتطلب التوافق على تعيين محافظ جديد ومجلس إدارة للمصرف المركزي، لأن الأمور المالية تتجه نحو مؤشر خطير، خصوصاً في ما يتعلق بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان للبنوك، مشيراً إلى أن الأزمة الحالية غير مسبوقة مقارنة بالأزمات السابقة التي شهدت بعض المشاكل، ولكن لم تصل إلى هذا المستوى من التعقيد. كذلك حذر المحلل الاقتصادي عبد الناصر الكميشي من إيقاف بيع النقد الأجنبي وشرائه، الذي سيؤثر بالمعروض من النقد الأجنبي، ما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الدولار في السوق الموازية. وقال إن المواطن الليبي يعاني بالفعل من أزمات معيشية مثل ضريبة الدولار، والغلاء، وشح السيولة، وأزمات البنزين والكهرباء، وتأتي أزمة أخرى تهدد السلطة النقدية. وأضاف الكميشي لـ«العربي الجديد» أن هناك مجموعة من السيناريوهات في ظل عدم وجود توافق بين الأطراف السياسية، حيث يهدد الوضع الحالي بالتحكم في الاحتياطيات والنفط مقابل الغذاء، وهو ما قد يزيد من تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

توقف التعامل بالبطاقات المصرفية في المحال التجارية

تحقيق

يسجل قطاع الاتصالات في اليمن فصلاً جديداً من الصراع على الموارد المالية بين الحكومة المعترف بها دولياً وسلطات الحوثيين، إذ تعتزم الحكومة السيطرة على خدمة الإنترنت عبر الأقمار الصناعية لكسر سيطرة الحوثيين على القطاع

إيرادات اليمن

صراع بين الحكومة والحوثيين على قطاع الاتصالات

نعز ـ **فخر العزب**

تزيد الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً تحركاتها لإعادة رسم قطاع الاتصالات الحيوي، في خطوة لكسر سيطرة الحوثيين على القطاع الذي يدر عوائد مالية معتبرة منذ بدء الحرب في 2015، ويعد واحداً من أهم الموارد المالية للجماعة، ما يثير تساؤلات حول نجاح الحكومة هذه المرة في تحقيق أهدافها. وأعلنت الحكومة، مطلع أغسطس/ آب الجاري، إطلاق خدمة الإنترنت عبر الأقمار الصناعية «ستارلينك» في اليمن، حيث سيتم تدشين الخدمة رسمياً في الأول من سبتمبر/ أيلول المقبل. واستعرض اجتماع أخير للحكومة التقرير المقدم من المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية، حول التفاصيل التي تضمّنها الترخيص الموقع مع «ستارلينك» والخدمات التي سيتم تقديمها من خلال المؤسسة، باعتبارها وكيلاً معتمداً لتقديم الخدمة.

وتؤكد الحكومة انتهاء كل الإجراءات المتعلقة بإطلاق خدمات «ستارلينك» في اليمن، مما سيحقق تقديم خدمة الإنترنت الفضائي بأسعار منافسة للفئات كافة، وبسرعات عالية الجودة. وأشارت إلى أنه سيتم قريباً إطلاق عملية واسعة لخدمات «ستارلينك» كافة من خلال نقاط بيع المؤسسة الموزعة والمنتشرة في أغلب المحافظات، حيث سيتم من خلالها تقديم الخدمات، بدءاً من بيع الأجهزة، وتفعيلها، وتسديد رسوم الاشتراك بأسعار مناسبة، وتقديم خدمات أخرى، منها الدعم الفني المباشر. وأجرت الحكومة في وقت سابق مفاوضات مع شركة «ستارلينك» التي يملكها الملياردير الأميركي إيلون ماسك، لتزويد المناطق المحررة بخدمة الإنترنت الفضائي، كأحد الحلول لكسر سيطرة جماعة الحوثي على قطاع الاتصالات، وسبق لخدمة ستارلينك أن دخلت اليمن، حيث بيعت العديد من أجهزة الشركة في السوق السوداء، وهو الأمر الذي جعل القائم بأعمال وزير الاتصالات واعد باذيب يدعو من لديهم أجهزة إلى سرعة تسجيلها لدى مؤسسة الاتصالات لتتخذ صفة قانونية. تأتي تحركات الحكومة الشرعية للسيطرة على خدمات الإنترنت الفضائي، بعدما طالبت في فبراير/ شباط الماضي شركات ومؤسسات الاتصالات الدولية بالوقف الفوري لأي تعامل مع جماعة الحوثي. كما وجهت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في الحكومة اليمنية في يونيو/ حزيران الماضي شركات الاتصالات العاملة في البلاد بنقل مقراتها إدارياً وفنياً وماليا إلى العاصمة المؤقتة عدن، واستكمال الإجراءات اللازمة لتصحيح أوضاعها، والالتزام بنقل مقراتها إلى عدن للحصول على التراخيص اللازمة.

وتؤكد الحكومة أن أكبر مصادر التمويل للحوثيين يأتي من قطاع الاتصالات. فبحسب تقارير إحصائية رسمية، يسهم قطاع الاتصالات بنحو 7% من إجمالي الناتج المحلي. كما أشار فريق خبراء الأمم المتحدة في تقاريره السنوية منذ 2015 إلى أن الحوثيين يحصلون على ما يقارب مليارَي دولار سنوياً من قطاع الاتصالات. وتعمل في اليمن أربع شركات للهاتف النقال، 3 منها كانت تتبع القطاع الخاص، إلى جانب شركة «يمن موبايل» الحكومية التي يسيطر عليها الحوثيون وتضم غالبية المشتركين في خدمات الهاتف النقال في البلاد، الذين يقدر عددهم حالياً بأكثر من 20 مليون مشترك. وكانت الشركة قد كشفت في نتائج أعمالها عن العام المالي 2021 عن تحقيق إيرادات تزيد عن 52 مليار ريال (حوالي 100 مليون دولار، وفق سعر صرف العملة الأميركية في مناطق سيطرة الحوثيين البالغ 530 ريالاً). ووفق تقرير صادر حديثاً عن فريق الخبراء الدوليين التابع للأمم المتحدة، يحصل الحوثيون على 407 مليارات ريال (نحو 740 مليون دولار)، من رسوم ترخيص شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتبغ وغيرها.

ووفق أحدث تقرير لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات اليمني، يسجل اليمن انتشاراً متزايداً لوسائل الاتصالات، حيث بلغ إجمالي المشتركين في خدمة الهاتف النقال نحو 17,7 مليون مشترك، موزعين على كافة الشركات التي تقدم هذه الخدمة، كما سجل عدد مشتركي خدمة الإنترنت أكثر من 402 ألف مشترك بنهاية 2021، فيما اقترب إجمالي مشتركي الإنترنت المحمول من عشرة ملايين مشترك.

ووفقاً لموقع «ITU DATA HUB» المتخصص في بيانات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، سجّل اليمن في 2023 نسبة 17,7% من السكان الذين يستخدمون الإنترنت، مما يشير إلى نمو محدود في الوصول الرقمي مقارنة بالعديد من الدول الأخرى. وتمر 15% من خدمة الإنترنت حول العالم عبر الأقمار الصناعية، و85% عبر الكابلات البحرية.

وقال خبير قطاع الاتصالات زياد النعمان لـ«العربي الجديد» إنه في حال تشغيل الإنترنت عبر شركة ستارلينك فسيمثل ذلك نقلة نوعية في قطاع الاتصالات، إذ إن السرعة المتوقعة للخدمة قد تتراوح بين 50 و200 ميغابايت في الثانية، وهي أعلى من السرعة الحالية بكثير، غير أن هناك مشكلة تتمثل في أن سعر الجهاز الخاص بشركة ستارلينك يفوق القدرة الشرائية لليمنيين. وأكد النعمان أن سعر الجهاز قد يصل في الحد الأدنى إلى 600 دولار في حال دخوله بطريقة رسمية، مضيفاً أن الخدمة في حال تشغيلها رسمياً ستتيح وصول الإنترنت إلى جميع المرافق العامة والخاصة وكذلك المناطق النائية والأرياف، وستقضي على إشكالية ضعف الإنترنت في اليمن.

وتقدّر بيانات رسمية نسبة اليمنيين الملتحقين بشبكات الاتصالات بنحو 60%، حيث لا يتجاوز متوسط سرعة الإنترنت عبر الهاتف المحمول أكثر من 1 ميغابايت في الثانية، مقارنة بالسرعة على الصعيد العالمي التي تتجاوز 30 ميغابايت، وذلك بالرغم من تدشين خدمة الجيل الرابع في اليمن قبل نحو عامين، لكن بحسب كثير من المستخدمين لم تشكل التقنية الحديثة أي إضافة ملموسة في تحسين خدمة الإنترنت.

وكانت الحكومة الشرعية قد سعت في وقت سابق إلى انتزاع قطاع الاتصالات من يد جماعة الحوثي، ففي سبتمبر/ أيلول 2018 تأسست شركة «عدن نت»، باعتبارها أكبر مشروع حكومي في قطاع الاتصالات، بقرار حكومي، وبتكلفة 100 مليون دولار، لتغطية العجز الحاصل في خدمة الإنترنت، التي تقدمها شركة «يمن نت»، ولكسر احتكار جماعة الحوثي لقطاع الاتصالات. غير أن هذا المشروع لم ينجح، ما جعل الحكومة تبرم نهاية 2022 مذكرة تفاهم مع الإمارات تسمح لأبوظبي بالاستثمار في قطاع الاتصالات في مناطق سيطرة الحكومة، بينما اعترض عدد من البرلمانيين، إذ وقع 37 عضواً في مجلس النواب مذكرة اعتبروا فيها أن بيع الحكومة شركة عدن نت، للإمارات، إجراء باطل ومخالف للقانون والدستور. ويحدد الدستور اليمني أن الاتفاقيات التي توجد فيها جهات أجنبية، يجب أن تمر عبر مجلس النواب اليمني، وأن يُوافق عليها.

مواطن يحاول العثور على شبكة للاتصال بهاتفه النقال في مدينة حجة، 6 أغسطس/آب 2022 (الأناضول)

اليعلمي في تعز حاملاً 30 ميغاواطاً من الكهرباء

قالت مصادر حكومية لـ«العربي الجديد» إن رشاد اليعلمي رئيس المجلس الرئاسي اليمني، سيفتتح محطة كهرباء جديدة بطاقة 30 ميغاواطا في مدينة تعز جنوب غربي البلاد، والتي وصل إليها صباح، أمس الثلاثاء، في أول زيارة لمسؤول رفيع المستوى إلى المدينة المحاصرة من قبل الحوثيين.

وتوقفت خدمة الكهرباء العامة كلياً في مدينة تعز منذ نهاية مايو/أيار 2015 بعد اجتياح الحوثيين للمدينة واندلاع مواجهات مسلحة مع القوات الحكومية، أدت إلى توقف محطتي «عصيفرة» و«المخا» بسبب صعوبات في وصول مادة الديزل نتيجة الحصار الذي فرضه الحوثيون على منافذ المدينة.

ولجأ السكان في المدينة إلى وسائل بديلة لتعويض غياب الكهرباء، في صدارتها الطاقة الشمسية التي باتت مصدر الكهرباء، لغالبية المواطنين وفقا لدراسة متخصصة نشرتها منظمة «طور مجتمعك» المحلية. وبحسب الدراسة، فإن انهيار شبكة الكهرباء، وعدم وجود إمداد دائم للوقود أدى إلى زيادة معاناة سكان مدينة تعز.

أسواق عالمية

تواجه الجامعات البريطانية أزمة مالية على خلفية تراجع أعداد الطلاب الوافدين، وانكماش الرسوم، وتأتي الأزمة لتقلق صناع القرار بخاصة أن تلك الجامعات اكتسبت سمعة عالمية رفيعة، وأصبحت أداة نافذة للقوة الناعمة، ومصدراً مهماً في النشاط الاقتصادي حيث تساهم بأكثر من 130 مليار جنيه إسترليني في الدخل القومي وتشغل أكثر من 750 ألف بريطاني

أزمة مالية تضرب الجامعات البريطانية

تراجع أعداد الطلاب الوافدين وانكماش قيمة الرسوم المحلية

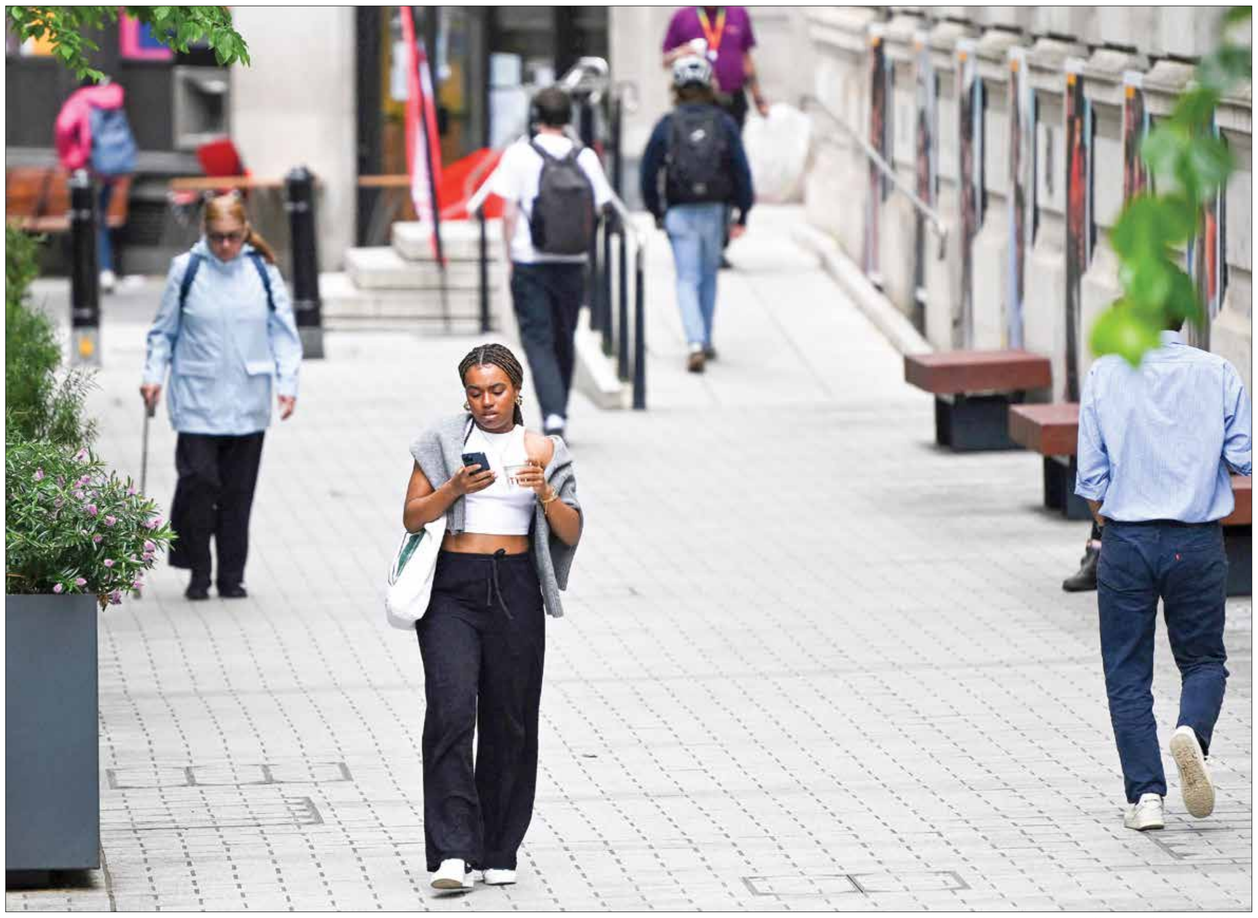

حرم كلية لندن للاقتصاد في وسط لندن، 11 يونيو 2024 (جاستن تالبس/ فرانس برس)

لندن ـ **عمر عبد الرازق**

لم تحظ الأزمة المالية التي تهدد الجامعات البريطانية بمساحة نقاش كافية في الحملة الانتخابية التي كانت تنوء بمشاكل أكثر إلحاحاً مثل أزمة تكاليف المعيشة والخدمة الصحية الوطنية، لكن الواقع الراهن للتعليم العالي في بريطانيا ينذر بالخطر، إلى درجة قد تدفع بعض الجامعات لإعلان إفلاسها وتؤدي لإحجام مزيد من الطلاب عن الالتحاق بالدراسة الجامعية والبحث عن سبل أقصر لتعلم مهنة والحصول على وظيفة بدلا من مراكمة الديون، وهي نظرية تلقى رواجا في السنوات الأخيرة.

وقد اكتسبت الجامعات البريطانية، على مدى 900 عام، سمعة عالمية رفيعة، ومع تزايدها لتصبح أكثر من 300 جامعة في مختلف المناطق، أصبحت أداة نافذة للقوة البريطانية الناعمة، ومصدراً مهماً في النشاط الاقتصادي إذ تساهم بأكثر من 130 مليار جنيه إسترليني في الدخل القومي وتشغل أكثر من 750 ألف بريطاني.

لكن أسئلة كثيرة تُؤرق القائمين على الجامعات البريطانية بخاصة بعد صدور التقرير السنوي لـ«الاستمرارية المالية» للجامعات في مايو/ أيار الماضي والذي أشار إلى أن 40% منها تواجه أوضاعاً مالية حرجة قد تدفعها إلى إلغاء بعض التخصصات أو الاندماج بعضها مع بعض في خدمات مثل شؤون الطلاب والموظفين ونظم المعلومات، أو تعديل أنظمة التقاعد أو حتى الإغلاق وإعلان الإفلاس. وبشكل عام يتوقع التقرير الصادر عن «مكتب الطلاب» OFFICE OF STUDENTS المعروف اختصارا بـ OFS أن يستمر التراجع في عائدات الجامعات البريطانية خلال العام المقبل، على أمل أن يتغير الوضع في العام الدراسي 2026- 2027 بحسب توقعات الجامعات نفسها، عندما تتمكن من اجتذاب أعداد أكبر من المتقدمين من الداخل والخارج. لكن هذا الرهان غير مضمون كما يشير التقرير، نظراً لما تسجله أعداد الفئتين من تراجع في السنوات الأخيرة ما يعني أن الوضع المالي قد يزداد تدهوراً.

معضلة الرسوم

تمثل قيمة الرسوم التي يدفعها الطلاب المحليون والأجانب الجزء الرئيسي من مداخيل الجامعات. فعلى عكس الجامعات الأميركية التي تستند إلى «أوقاف» وهبات سخية، ورسوم مرتفعة، كانت الجامعات البريطانية، منذ تعميم التعليم العالي في ستينيات القرن الماضي تعتمد على التمويل الحكومي. لكن حكومة العمال بزعامة توني بلير قررت تطبيق رسوم يدفعها الطلاب للجامعة، ويحصلون عليها من الحكومة تحت ما يسمى بـ«القروض الطلابية» على غرار النموذج الأميركي، قيمة الرسوم الطلابية تراجعت كثيراً على مدى السنوات الـ12 الماضية بفعل التضخم وأزمة تكاليف المعيشة في حين لم تجرؤ حكومة المحافظين، في ظل الأزمات الاقتصادية المتعاقبة، على رفعها إلا مرة واحد بمقدار 250 جنيها إسترلينياً عام 2017، لتظل في حدود 9250 جنيهاً إسترلينياً (11925 دولاراً) وهو ما يساوي 6 آلاف إسترليني حسب معادلات التضخم منذ عام 2012، أي أن الجامعات فقدت ثلث دخلها تقريباً خلال تلك الفترة.

ويرى البروفيسور حافظ عبدو، أستاذ الاقتصاد والضرائب في جامعة نوتنغهام، أن الأزمة المالية للجامعات البريطانية معقدة، ومركبة من عدة عوامل، ساهمت الجامعات في بعضها، والأغلبية كانت خارجة عن إرادتها: «في المقدمة يأتي تجميد قيمة الرسوم وأثر التضخم فيها، وزيادة نفقات الصيانة في الجامعات بسبب أسعار الطاقة، ثم الأزمة المالية في عامي 2008 و2009 والتي خرجت منها الجامعات وهي تسعى للتوسع، لكنها مولت هذا التوسع عن طريق استدانة قروض كبيرة لا تزال تسددها بأسعار فائدة باهظة تبلغ الآن 6%». ويشير عبدو إلى أن بعض الجامعات عمدت إلى توسعات لم تكن مخططة جيداً، ففاتحت فروعاً جديدة داخل بريطانيا وفي الخارج، لكنها فوجئت في العام الماضي بتراجع أعداد الطلاب المتقدمين لها.

الطلاب الوافدون

مع تجميد رسوم الطلاب المحليين، مثّل الطلاب الأجانب شريان حياة مالياً للجامعات البريطانية على مدى السنوات الماضية. ويرى بعض المحللين الاقتصاديين أن تراجع أعدادهم في السنوات الأخيرة هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية الراهنة. وبحسب تقرير «الاستمرارية المالية» فإن توقعات الجامعات بتحقيق زيادة نسبتها 35% في عدد الطلاب الأجانب على مدى السنوات الثلاث المقبلة، غير مضمون نظرا لما تسجله إحصاءات تأشيرات الدخول الصادرة من وزارة الداخلية بانخفاض نسبته 16% في أعداد الطلاب المتقدمين للحصول على قبولا للدراسة، إضافة على القيود التي فرضتها حكومة المحافظين بمنع تأشيرة الدخول وحق الإقامة عن أسر الدارسين الأجانب. وثمة مخاوف من انخفاض عدد الطلاب الأجانب بنسبة 61% بحلول عام 2027 وهو ما يعني خسارة إجمالية للجامعات تزيد عن تسعة مليارات جنيه إسترليني. ويجادل البروفيسور عبدو بأن الرهان على الطلاب الأجانب ضمانا لمالية الجامعات البريطانية، ينطوي على بعض الخطورة، نظراً لهشاشة هذه السوق وتحولها إلى ساحة للمنافسة في السنوات الأخيرة: «على سبيل المثال أصبحت الصين، التي كانت من أقوى الأسواق للجامعات البريطانية، منافساً قوياً بعدما أصبح لديها بعض من أفضل الجامعات عالمياً، كما أنّ منطقة الشرق الأوسط التي كانت مصدراً مهماً أيضاً للطلاب الأجانب لديها الآن عدد كبير من أفضل الجامعات، وربما تفضل الجامعات المحلية بدلاً من دفعهم للاغتراب، بخاصة في حالة الفتيات».

> الجامعات مصدر مهم للدخل القومي إذ تساهم بنحو 130 مليار إسترليني

وبلغ عدد الطلاب الأجانب «غير الأوروبيين» ذروته قبل عامين حين تجاوز 680 ألف طالب، أي حوالى ربع العدد الإجمالي لطلاب الجامعات البريطانية، وقد وفروا عائدات للجامعات بلغت 32 مليار جنيه إسترليني في ذلك العام، وهو ما دفع جهات مختصة من التحذير من إمكانية انفجار تلك «الفقاعة» حسب دراسة للجنة متخصصة في مجلس اللوردات عن العام الأكاديمي 2022-2023.

ديون الطلاب

ظلت الدراسة الجامعية في بريطانيا مجانية طوال الفترة من 1962 حتى 1998 حين أوصت لجان مختصة بالبدء في تحميل الطلاب بعض تكاليف الدراسة الجامعية كجزء من خطة لتطوير الجامعات وتحسين تنافسيتها عالمياً. وما بدأ برسوم لا تزيد عن ألف جنيه في العام، ارتفع ليصبح 9250 جنيها إسترلينيا في عام 2017. ويحصل الطلاب على هذه الرسوم من خلال قروض حكومية تشمل أيضاً قرضاً إضافياً لتغطية نفقات معيشتهم. ويسدد الطلاب هذه القروض بعد حصولهم على وظيفة إذ تستقطع من رواتبهم مباشرة، وتُسقط بعد خمسة وعشرين عاماً.

إدخال نظام قروض الطلاب

كان واحداً من أهداف حكومة العمال تحت قيادة توني بلير لتوسيع قاعدة التعليم الجامعي كي لا يظل قاصراً على الطبقة الوسطى والأسر القادرة على الإنفاق على أبنائها خلال سنوات الدراسة. لكنّ تراجع أعداد المتقدمين للجامعات عالمياً، وما بدأ برسوم لا تزيد عن ألف جنيه في العام، ارتفع ليصبح 9250 جنيها إسترلينيا في عام 2017. ويحصل الطلاب على هذه الرسوم من خلال قروض حكومية تشمل أيضاً قرضاً إضافياً لتغطية نفقات معيشتهم. ويسدد الطلاب هذه القروض بعد حصولهم على وظيفة إذ تستقطع من رواتبهم مباشرة، وتُسقط بعد خمسة وعشرين عاماً.

ديون الطلاب

ظلت الدراسة الجامعية في بريطانيا مجانية طوال الفترة من 1962 حتى 1998 حين أوصت لجان مختصة بالبدء في تحميل الطلاب بعض تكاليف الدراسة الجامعية كجزء من خطة لتطوير الجامعات وتحسين تنافسيتها عالمياً. وما بدأ برسوم لا تزيد عن ألف جنيه في العام، ارتفع ليصبح 9250 جنيها إسترلينيا في عام 2017. ويحصل الطلاب على هذه الرسوم من خلال قروض حكومية تشمل أيضاً قرضاً إضافياً لتغطية نفقات معيشتهم. ويسدد الطلاب هذه القروض بعد حصولهم على وظيفة إذ تستقطع من رواتبهم مباشرة، وتُسقط بعد خمسة وعشرين عاماً.

إدخال نظام قروض الطلاب

كان واحداً من أهداف حكومة العمال تحت قيادة توني بلير لتوسيع قاعدة التعليم الجامعي كي لا يظل قاصراً على الطبقة الوسطى والأسر القادرة على الإنفاق على أبنائها خلال سنوات الدراسة. لكنّ تراجع أعداد المتقدمين للجامعات عالمياً، وما بدأ برسوم لا تزيد عن ألف جنيه في العام، ارتفع ليصبح 9250 جنيها إسترلينيا في عام 2017. ويحصل الطلاب على هذه الرسوم من خلال قروض حكومية تشمل أيضاً قرضاً إضافياً لتغطية نفقات معيشتهم. ويسدد الطلاب هذه القروض بعد حصولهم على وظيفة إذ تستقطع من رواتبهم مباشرة، وتُسقط بعد خمسة وعشرين عاماً.

ديون الطلاب

ظلت الدراسة الجامعية في بريطانيا مجانية طوال الفترة من 1962 حتى 1998 حين أوصت لجان مختصة بالبدء في تحميل الطلاب بعض تكاليف الدراسة الجامعية كجزء من خطة لتطوير الجامعات وتحسين تنافسيتها عالمياً. وما بدأ برسوم لا تزيد عن ألف جنيه في العام، ارتفع ليصبح 9250 جنيها إسترلينيا في عام 2017. ويحصل الطلاب على هذه الرسوم من خلال قروض حكومية تشمل أيضاً قرضاً إضافياً لتغطية نفقات معيشتهم. ويسدد الطلاب هذه القروض بعد حصولهم على وظيفة إذ تستقطع من رواتبهم مباشرة، وتُسقط بعد خمسة وعشرين عاماً.

حاجة ملحة للأجانب

وفق تحليل اجرته شبكة ITV الإعلامية فإنّ الجامعات البريطانية يمكن ان تحصل على اكثر من 22 الف جنيه قيمة رسوم دراسية من الطالب الاجنبي، ويمثل الرقم مورداً للجامعات، في ظل شح مصادر الدخل الاخرى، وضعف الدعم الحكومي. وبحسب الارقام، فان هناك 25 جامعة بريطانية من اصل 184 تعتمد على الطلبة الاجانب لحصد اكثر من ثلث دخلها السنوي، و14 منها ترتفع النسبة فيها إلى 40%. ويضخ الطلبة اكثر من 42 مليار جنيه استرليني في الاقتصاد البريطاني.

رؤية

تجارة الفائدة... من طوكيو إلى بكين

شريف عثمان

في الخامس من أغسطس/آب الحالي، شهدت أسواق الأسهم حول العالم، ومنها السوق اليابانية والأميركية، شبه انهيار، بسبب عمليات الصفقات التمويلية المعروفة باسم «تجارة الفائدة، أو ما يطلق عليه CARRY TRADE، والتي سمحت للمستثمرين الكبار وصناديق التحوط بالاقتراض بعملات منخفضة الفائدة مثل الين الياباني، للاستثمار في أصول ذات عوائد أعلى. ومع رفع بنك اليابان (المركزي) الفائدة مرتين في أقل من خمسة أشهر، وزيادة التقلبات في السوق، توجه المستثمرون إلى إقفال هذه الصفقات، مما أدى إلى بيع سريع للأصول ذات المخاطر، وارتفاع حاد في قيمة العملات الممولة مثل الين.

سبّب هذا التحول المفاجئ عدمَ استقرار واسعاً في الأسواق، كما سبّب خسائر ضخمة لحاملي الأسهم حول العالم، وانهارت تقريباً تجارة الين التي كانت تحظى بشعبية كبيرة مع ارتفاع قيمة العملة اليابانية. وقالت وكالة بلومبيرغ بعد ذلك إنه من المرجح أن تكون النسخة الأقل شهرة من هذه الاستراتيجية أكثر حصانة ضد هذا النوع من الصدمات، في إشارة إلى إمكانية تكرار الاستراتيجية نفسها، مع إحلال الين الياباني باليوان الصيني.

وقالت وكالة بلومبيرغ إن بنك رويال الكندي اعتبر أن الصفقات التي تنطوي على اقتراض اليوان الصيني لشراء أصول ذات عائد أعلى يمكن أن تكون أكثر مرونة مع احتفاظ البنك المركزي الصيني بسياسته النقدية الهادئة. وأكد البنك الكندي أن تجارة الفائدة ستختلف لو تمت باليوان بدلاً من الين، معللاً ذلك بأنها تنطوي بشكل أساسي على تعاملات اقتصادية حقيقية، تخص المصدرين والشركات متعددة الجنسيات بدلاً من المضاربين كما كان الحال في تجارة الين.

وتعزز فكرة تجارة اليوان في الوقت الحالي توقعات باستمرار انخفاض قيمة العملة الصينية أمام الدولار، وأمام سلة من العملات الرئيسية، نظراً إلى سعي بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) لتخفيف سياساته النقدية، وهو ما يفترض ألا يسمح بارتفاع كبير في سعر اليوان. وقال البنك الكندي إن «اقتصاد الصين يعاني، ومن المتوقع على نطاق واسع أن تستمر معاناته لبعض الوقت، وقد أشار بنك الشعب الصيني بالفعل إلى أنه سيخفف السياسة النقدية أكثر في الأشهر المقبلة».

وحققت تجارة الفائدة التي تنطوي على اقتراض اليوان والاستثمار في سلة من ثماني عملات الأسواق الناشئة عائدًا بنسبة 0,5% خلال الربع الحالي، على الرغم من خسارة البديل الممول بالين لنحو 7%، وفقًا للبيانات التي جمعتها بلومبيرغ. وامتد انهيار تجارة الفائدة بالين، في أعقاب قرار بنك اليابان في 31 يوليو/تموز برفع الفائدة، بصورة جزئية، إلى اليوان. وفي حين قفز الين بنسبة 6,8% خلال الأسبوع المنتهي في الخامس من أغسطس، ارتفع اليوان بنسبة 1,7% خلال الفترة نفسها. ويؤدي الارتفاع في قيمة عملة تمويل تجارة الفائدة (الين أو اليوان) إلى تقليص العائدات المحققة.

ورصد الاقتصاديون مجموعة من الاختلافات التي يمكن أن تحمي أصحاب تجارة اليوان من مصير نظرائهم في تجارة الين، كان أولها القيود الجزئية التي يفرضها بنك الشعب الصيني على قابلية عملته للتحويل، حيث تحد السلطات من تدفقات العملات الأجنبية الداخلة والخارجة. وهذا أمر شديد الأهمية، كونه يحد تلقائيًا من حجم صفقات تجارة فائدة اليوان مقارنة بصفقات الين. كما يساعد على تحقيق استقرار نسبي لقيمة العملة، ما يمنحها جاذبية إضافية باعتباره مرشحًا محتملًا لتجارة الفائدة.

وفي حين تم استثمار الصفقات الممولة بالين عبر مجموعة واسعة من الأسواق الخارجية، فإن النسبة الأكبر من الصفقات التي تستخدم اليوان المقترض سيتم الاحتفاظ بالدولار المقابل لها من قبل المصدرين الصينيين والشركات متعددة الجنسيات. وتمت تجربة تجارة الفائدة باليوان الصيني من قبل عدة مرات، ولكنها لم تنجح بالقدر الملحوظ إلا خلال عام 2022، بعد أن دفعت زيادات أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) عوائد السندات الأميركية إلى ما فوق التكاليف الصينية بصورة ملحوظة. وجمع وقتها المصدرون الصينيون والشركات متعددة الجنسيات أكثر من 500 مليار دولار من حيازات الدولار منذ عام 2022.

ومع ذلك، قد يكون الحجم الإجمالي للصفقات الممولة باليوان محدودًا لأن بنك الشعب الصيني لديه الأدوات الكافية لمنع التراكم المفرط للمراكز المضاربية. وهذا يعني أن هناك احتمالات كبيرة لعودة تجارة الفائدة إلى الانتشار من جديد، وإن كان المرشح الأكبر الآن للتمويل هو اليوان.

ونصحت العديد من البنوك وشركات إدارة الثروات المستثمرين باقتراض اليوان وبيعه والاستثمار في الأصول الدولارية، مؤكدين وجود فرص ربحية كبيرة في هذا النوع من الاستثمار، في تجاهل واضح لما حدث في الأسبوع الأول من الشهر الجاري، والذي اقترب بالأسواق من أكبر كوارثها المالية.

في بداية دخولي عالم الاستثمار، قالوا لنا إن ما يحرك الأسواق دائماً هو الخوف والطمع، كونهما يلعبان عادة دورًا محوريًا في توجيه سلوك المستثمرين. الطمع يدفع المستثمرين نحو تقبل المخاطر والاستثمار في الأصول مرتفعة العائد، على أمل تحقيق مكاسب كبيرة في وقت قصير. ومن ناحية أخرى، يأتي الخوف ليلعب دوره عند حدوث تقلبات أو الاقتراب من الأزمات، مما يدفع المستثمرين إلى بيع أصولهم بشكل جماعي لتجنب الخسائر، وهو ما يؤدي إلى انهيارات سوقية مفاجئة، وينتج عنه تضخيم آثار الأزمات الاقتصادية. ويقول الخبراء إن سيطرة الخوف والطمع بصورة مبالغ فيها على المتعاملين غالبًا ما تكون وراء تفاقم الفقاعات السوقية وزيادة التقييمات بشكل غير منطقي.

وبعيداً عن أسواق المال العالمية، تقول الحكمة العربية «لا تسلم الجرة في كل مرة»، وهو ما يعني أن النجاة والحظ الجيد ليسا مضمونين في كل مرة يتم فيها تجربة الشيء، نفسه أو اتخاذ المخاطرة نفسها. وهذا يفرض علينا جميعاً تجنب الإفراط في الثقة في أي أداة استثمارية، خاصة في عالمنا الحالي، الذي يشهد كل يوم كماً هائلاً من التطورات، كانت في السابق تحتاج إلى شهور وربما إلى سنين، لحدوثها.

بريطانيا: تراجع الأسعار للمرة الأولى منذ 3 سنوات

لندن ـ **العربي الجديد**

تراجعت أسعار السلع في المتاجر البريطانية خلال أغسطس/ آب الجاري في سابقة تعد الأولى من نوعها منذ 3 سنوات، بدعم من مسارعة تجار التجزئة لتصريف المخزونات خلال موسم الصيف. وقال اتحاد التجزئة البريطاني، في تقرير صدر الثلاثاء، إن الأسعار تراجعت بنسبة 0,3% على أساس سنوي في أغسطس، لتنخفض للمرة الأولى منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2021. وبرغم ذلك أوضحت الرئيسة التنفيذية للاتحاد هيلين ديكنسون أن الآفاق المستقبلية لأسعار السلع الأساسية تظل غير واضحة بسبب آثار التغير المناخي على المحاصيل المحلية والعالمية، فضلاً عن التوترات والمخاطر الجيوسياسية. وكان تراجع أسعار السلع غير الغذائية، مثل الملابس والأثاث، العامل الأكثر مساهمة في انخفاض أسعار التجزئة بالمتاجر البريطانية خلال الشهر الجاري، مقابل استمرار زيادة أسعار الغذاء، ولكن بصورة أبطأ، وفق اتحاد التجزئة. وأشار التقرير إلى أن أسعار الأغذية الطازجة شهدت أكبر زيادة شهرية منذ ديسمبر/ كانون الأول عام 2020 في أغسطس الجاري، وفق «بي بي سي». وكان معدل التضخم في بريطانيا قد ارتفع في يوليو/ تموز ليتجاوز الهدف الذي وضعه بنك إنكلترا المركزي وهو 2%، في ما يعد أول زيادة يتم تسجيلها في 2024 بعد أشهر من الانخفاض.

وبحسب بيانات صادرة عن مكتب الإحصاء الوطني البريطاني، تسارع التضخم إلى 2,2% في يوليو من 2% في الشهر السابق.

أمام متاجر ملابس معروضة في لندن، 16 أغسطس 2024 (هنري نيكولز/ فرانس برس)

الاقتصاد الألماني إلى الانكماش في الربع الثاني

يتسوقون في أحد متاجر برلين الكبرى، ألمانيا، 15 أغسطس 2024 (ما شيو شيو/ Getty)

برلين ـ **العربي الجديد**

أزمة جديدة تواجه الاقتصاد الألماني، أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، حيث أثر الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي على الاقتصاد في الربع الثاني من العام الجاري، مما أدى إلى ضياع الآمال في أن تتمكن البلاد أخيراً من الخروج من دائرة الركود. ولم يكن لقطاع التجارة الخارجية أية مساهمة إيجابية في مؤشرات الاقتصاد خلال الربع الثاني، إذ تراجعت الصادرات 0,2% على أساس فصلي مع استقرار الواردات من دون تغيير. ووفق أحدث الأرقام، تراجع الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا في القراءة النهائية للربع الثاني من 2024، بعد تحوله إلى النمو في الربع الأول من العام، وذلك إثر انخفاض حاد في إجمالي التكوين الرأسمالي. وأظهرت بيانات صدرت الثلاثاء عن مكتب الإحصاء الفيدرالي، انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,1% على أساس فصلي معدل موسمياً ووفقاً للتضخم، بعد زيادته 0,2% في الربع الأول. وبحسب البيانات ظل الاستهلاك النهائي مستقراً من دون تغيير في القراءة النهائية للربع الثاني بعد زيادة طفيفة بلغت 0,1% في الربع السابق، في حين قفز الإنفاق الاستهلاكي للحكومة 1% خلال الفترة ذاتها، لكن إجمالي التكوين الرأسمالي من الآلات والمعدات هبط 4,1% في الربع الماضي، مع تراجع نظيره في قطاع البناء 2%. ويعتبر اقتصاد ألمانيا أحد أكبر اقتصادات العالم، حيث إنه يحتل المركز الرابع من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة والصين واليابان، والخامس من حيث القوة الشرائية.

الطيران الصيني يتوسع في أوروبا

برلين ـ **شادي عاكوم**

يبدو أن تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا بدأت ترخي بظلالها على شركات الطيران في أوروبا، بخاصة الصينية منها، حيث تواجه الخطوط الجوية مشكلات في رحلاتها من الشرق الأقصى وإليه، بعدما اضطرت ومنذ بداية الحرب عام 2022 إلى التحليق حول روسيا، ما أدى إلى زيادة الرحلات وتكاليفها. وهذا ما سمح لشركات الطيران الصينية المملوكة من الدولة بالاستفادة من المزايا التنافسية غير المتكافئة، ولا سيما أنها غير مرغمة على تحويل مسارها. هذا الواقع دفع شركة لوفتهانزا الألمانية، وفقاً لتقرير نشرته صحيفة هاندلسبلات، يوم الاثنين، إلى تخفيض رحلاتها، وذلك بعدما وسعت شركات الطيران الصينية عروضها وخدماتها إلى أوروبا واسيا كثيراً، وهذا ما أثبتته البيانات الواردة من مزود الخدمة البريطانية «سيريوم» المتخصص في مجال الطيران، فضلاً عن أنّ الخطوط الجوية الصينية بات لديها امتياز على الشركات الغربية وبإمكانية الطيران فوق موسكو بفعل الحرب والعقوبات على نظام الكرملين. ويتعين على «لوفتهانزا» أن تطير مسافة ألف كيلومتر أبعد من منافسيها في الشرق الأقصى، ويبلغ طول الخط المباشر بين باريس ولندن أو شنغهاي عبر روسيا نحو 9300 كيلومتر. وأبرزت الصحيفة الألمانية أنّ عروض عدد مقاعد السفر بين المدن الأوروبية والآسيوية لدى الشركات الصينية زاد بنسبة 30% في أغسطس/ آب مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019، في حين أن شركات مثل لوفتهانزا والخطوط الجوية البريطانية والفرنسية خفضت قدرتها بنسبة 40% تقريباً.

وشكل تزايد المعروض من المقاعد لدى الشركات الصينية عاملاً مؤثراً وإيجابياً على الركاب مع انخفاض أسعار بطاقات السفر إلى وجهات شرق آسيا. ويقدر مطلعون أنّ ذلك انقلب ضغوطاً على شركات الطيران الأوروبية التي تتحمل أعباءً وكُلف موظفين ووقوداً وخدمات أرضية وغيرها، وتواجه قيوداً من الصعب التأقلم معها في مثل هذه الانعطافات الاقتصادية، وبعدما طال زمن الحرب الروسية على أوكرانيا وتخطيه عامين ونصف عام حتى الآن.

واعتبر الخبير الاقتصادي ماركوس بوك، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن من الطبيعي أن تنتج عن فائض العرض الصيني تداعيات على أسعار التذاكر، والشركات الصينية تستغل الوضع الأمني المضطرب بين دول الاتحاد الأوروبي وروسيا، وهذا ما وضع شركات مثل لوفتهانزا تحت الضغط، حتى إنّ تقارير أشارت إلى أنّ الخطوط الجوية البريطانية بصدد تعليق رحلاتها بين لندن وبكين اعتباراً من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل لأسباب اقتصادية، في حين يُعلن أنّ شركات طيران صينية أخرى تخطط لتطوير خطوط المسافات الطويلة، وتوسيع نطاق رحلاتها في أوروبا وأميركا وأستراليا.

طائرة «لوفتهانزا» تهبط في مطار برشلونة الإسباني، 7 أغسطس 2024 (خوان فالس/ Getty)